



تطور الحرب الروسية - الأوكرانية في ظل تحديث العقيدة النووية الروسية

(قراءة استراتيجية تحليلية)

يوسف كامل خطاب
باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

الأوروبية منه؟ وما مدى خطورته ونتائجه المتوقعة على المنطقة والعالم؟.. وهذا ما تحاول الورقة الإجابة عليه، عبر قراءة تحليلية استراتيجية لهذا الصراع وأبعاده ونتائجه المتوقعة.

الخلفية التاريخية للصراع

تعود جذور الصراع بين روسيا وأوكرانيا إلى عدة أسباب، منها:

- تفكك الاتحاد السوفيتي وتأثيره؛ فمُنذُ أُعلن عن استقلال أوكرانيا، عام ١٩٩١، بدأت روسيا - التي ترى أن أوكرانيا جزءًا من مجالها الجيوسياسي - تشعر بالقلق؛ وتصاعدت هذا القلق إلى الشعور بالتوتر بعد انضمام دول شرق أوروبا إلى حلف الناتو بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار حلف «وارسو»، حيث بدأت دول شرق أوروبا - التي كانت جزءًا من الحلف الشيوعي السابق (وارسو) - في الانضمام إلى حلف (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فانضمت: بولندا، والمجر، والتشيك، عام ١٩٩٩م؛ فيما انضمت: رومانيا، وسلوفاكيا، وبلغاريا، عام ٢٠٠٤م؛ وهو العام نفسه الذي شهد انضمام دول البلطيق الثلاث: لاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا؛ التي احتلها الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ثم انضمت ألبانيا وكرواتيا عام ٢٠٠٩م؛ فيما انضمت جمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو) عام ٢٠١٧م؛ وكانت جمهورية شمال مقدونيا هي الدولة الثلاثين والأخيرة التي تنضم لـ«الناتو» عام ٢٠٢٠م

- تخوف روسيا من تنامي حلف الناتو؛ لم يكن انضمام الدول التابعة للاتحاد السوفيتي بعد تفككه لخصمها التقليدي مرضيًا لروسيا، التي لم يكن يوسعها فعل شيء سوى إبداء القلق من تحول هذا التحالف ضدها بطريقة ما. ولمعالجة هذه المخاوف، تم التوقيع على (القانون التأسيسي) لحلف الناتو وروسيا في عام ١٩٩٧م، وهو اتفاق سياسي ينص صراحة على أن: «الناتو وروسيا لا يعتبران بعضهما البعض خصمين». وتبع ذلك تشكيل (مجلس الناتو وروسيا)، عام ٢٠٠٢م؛ لكن الرئيس بوتين أعرب عن قلقه العميق لاحقًا، مما اعتبره «امتدادًا تدريجيًا» لحلف الناتو شرقًا؛ وعبر عن قلقه بمعارضة انضمام جورجيا وأوكرانيا للناتو؛ وقد صرح بذلك في مؤتمر ميونيخ للأمن عام ٢٠٠٧م، بالقول: «من الواضح أن توسع الناتو ليس له أي علاقة بتحديث الحلف نفسه، أو بضمان الأمن في أوروبا؛ بل على العكس، فإنه يمثل استفزازًا خطيرًا يقلل من

على الرغم من اندلاع الأزمة بين روسيا وأوكرانيا منذ فبراير عام ٢٠٢٢م، إلا أنها تصاعدت تدريجيًا، لتصبح واحدة من أخطر النزاعات الدولية؛ وبات هذا الصراع - الذي بدأ كحرب محلية محدودة - محط أنظار العالم اليوم، حيث يخشى كثيرون من أن يتحول إلى مواجهة عالمية؛ وخصوصًا منذ أن سمح الرئيس الأمريكي (جو بايدن) لأوكرانيا، في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤م، باستخدام الصواريخ الأمريكية الباليستية (أتاكمز) في قصف أهداف داخل روسيا - وهو ما لم يسمح به الرئيس الأمريكي (بايدن) على مدى شهور الحرب الماضية، رغم تكرار طلب الرئيس الأوكراني لاستخدامها - اعتمادًا على تقارير تشير إلى وجود قوات عسكرية - تقدر بـ (٧,٥٠٠ - ١٠,٠٠٠ جندي) - من كوريا الشمالية في كورسك، تقاتل إلى جانب القوات الروسية لإخراج القوات الأوكرانية منه، وإعادة السيطرة الروسية على جبهات القتال.

ومع حصول أوكرانيا على الإذن الأمريكي، قامت باستخدام الصواريخ الأمريكية، في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤م، ضد أهداف داخل الأراضي الروسية، حيث قصفت مستودع ذخيرة في منطقة (بريانسك)، بحسب ما أذاعته وزارة الدفاع الروسية.

وردًا على هذا التصعيد الخطير من قبل أوكرانيا؛ وقّع الرئيس الروسي - صبيحة الاستهداف الأوكراني لـ(بريانسك) - على وثيقة تحديث العقيدة النووية الروسية، التي توسع نطاق الحالات التي قد تبرر اللجوء إلى السلاح النووي، بالنص على مواجهة أي «تهديد خطير للسيادة»، وليس «تهديد وجود الدولة» - كما كان في العقيدة السابقة - واعتبار أي هجوم تقليدي تنفذه دولة غير نووية، بدعم دولة نووية، عدوانًا مشتركًا؛ وإمكانية الرد النووي على «الهجمات الجوية الفضائية»، مثل الصواريخ والطائرات بدون طيار. وقد سبق للرئيس بوتين أن هدد بهذا التصعيد، في سبتمبر ٢٠٢٤م، كرد «ضروري» على «تهديدات» صادرة من الغرب ضد أمن روسيا؛ ولكنه لم يتخذ قرارًا بتنفيذه، على نحو ما تم في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤م

و بهذا التصعيد الذي نقل الصراع بين الطرفين إلى مرحلة غير مسبوقة، تنذر بتحوّله إلى مواجهة كبرى بين عديد من القوى، قد تضع العالم على عتبات حرب عالمية ثالثة؛ تتوارد العديد من التساؤلات عن: خلفيات هذا الصراع وأسبابه؟ والمراحل التي مرّ بها وصولًا إلى هذه المرحلة الخطيرة من التصعيد؛ وما هو موقف الولايات المتحدة والدول



• مستوى الثقة المتبادلة»؛ وأكد على ذلك - أثناء حضوره قمة الناتو في بوخارست - بقوله: «لا يمكن لأي زعيم روسي أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة الخطوات نحو عضوية أوكرانيا في الناتو. سيكون ذلك عملاً عدائياً تجاه روسيا»، مما يعني أنه يشكل خطراً على أمن روسيا

• حرص القيادة الروسية على استعادة المكانة الدولية: ويعود هذا السبب إلى قناعة قادة روسيا - وفي مقدمتهم الرئيس بوتين - أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان كارثة جيوسياسية كبيرة؛ وأن عليهم إعادة إحيائه عبر جعل «روسيا أعظم» جيواستراتيجياً مما هي عليه، الأمر الذي تطلب تحقيقه ضم شبه جزيرة القرم، وهو ما تم عام ٢٠١٤م؛ وضم جنوبي وشرقي أوكرانيا على حد سواء، وهو ما تسعى إلى تحقيقه عبر الحرب الحالية؛ حيث يعتقد الرئيس بوتين أن أوكرانيا دولة مصطنعة «غير حقيقية»، مكونة من أراضٍ تابعة للدول المجاورة، وأن جزءاً كبيراً من أراضيها انتزع من روسيا؛ ولاسيما إقليم الدونباس والقرم، ولا توجد قومية أو أمة أوكرانية

• يسعى الأوكرانيين إلى الانضمام لحلف الناتو: عندما أعلن عن فوز المرشح (فيكتور يوتشينكو)، المقرب من الغرب بمقعد الرئاسة الأوكرانية، في فبراير ٢٠٠٥م، وعد بإخراج كييف من فلك الكرملين نحو طلف (الناتو) والاتحاد الأوروبي، وتوافقت تلك الرغبة مع ما أعلنه رؤساء دول وحكومات طلف الناتو، في ١٦ يونيو ٢٠٠٨م، من ترحيب بتطلعات أوكرانيا الأوروبية الأطلسية للانضمام إلى الناتو، واتفقوا على أن تصبح أوكرانيا عضواً في الحلف. وفي ديسمبر ٢٠٠٨م، أجرت السلطات الأوكرانية استطلاعاً للرأي صوّت فيه ٤٤,٧% من السكان الأوكرانيين بتأييدهم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في حين عارضه ٣٥,٢% ممن شملهم الاستطلاع.

وتوقف السعي في هذا الاتجاه أثناء رئاسة الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) المقرب من روسيا، التي امتدت من فبراير ٢٠١٠م، إلى أن تمت إقالته وهروبه إلى روسيا في فبراير ٢٠١٤م، واصفاً إقالته بـ«الانقلاب». وعندما فاز الرئيس الأوكراني (فولوديمير زيلينسكي) برئاسة البلاد بتصويت ساحق لصالحه، في يوليو ٢٠١٩م، عادت مساعي الانضمام لحلف (الناتو) إلى الظهور، حيث قام الرئيس زيلينسكي - بعد ٦ أشهر من توليه منصبه - بمناشدة الرئيس الأميركي (جو بايدن) ليقدم الدعم لانضمام كييف إلى حلف شمال الأطلسي؛ ما جعل الرئيس الروسي (بوتين) يستشعر الخطر على بلاده، ويعد العدة للحرب على أوكرانيا لمنعها من السير في هذا الاتجاه

• ضم القرم: نظراً لأهمية شبه جزيرة القرم، الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالنسبة للأمن القومي الروسي على المديين القصير والبعيد؛ استغلت روسيا هروب الرئيس الأوكراني الأسبق (فيكتور يانوكوفيتش) إليها، إثر تصوّت البرلمان الأوكراني على عزله، وصدور أمر من الحكومة باعتقاله؛ وقامت بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم الأوكرانية في مارس ٢٠١٤م، والسيطرة على المباني الحكومية والبرلمان الإقليمي، الذي أجرى استفتاء على وضع شبه جزيرة القرم - بعد أسبوعين فقط من بدء الاحتلال العسكري الروسي - وصوّت فيه أكثر من ٩٥% لصالح الانضمام إلى الاتحاد الروسي، وأعقب ذلك توقيع موسكو معاهدة مع زعماء القرم لضم شبه الجزيرة رسمياً؛ الأمر الذي أثار حالة من الاستياء الغربي؛ فقام بفرض عقوبات اقتصادية بدأها رئيس الوزراء الكندي (ستيفن هاربر) في أكتوبر ٢٠١٤م، ضد الشركات الروسية والأوكرانية والأفراد المتورطين في ضم شبه جزيرة القرم والحركة الانفصالية المسلحة في دونباس. قابل الرئيس الروسي الموقف الغربي - المستنكر لضم القرم، المؤيد لأوكرانيا والمتعاون معها - بتصريحات نشرتها الصحف الروسية تشير إلى أنه قام بتصحيح التاريخ، ووجه انتقادات لاذعة للغرب تتعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي السابق وأزمات دول أخرى مثل كوسوفو والعراق وليبيا وسوريا وتوسع الناتو

• توطيد العلاقات الأوكرانية - الغربية وتطويرها: إبان ضم القرم، وتحسباً من اتساع نطاق السيطرة الروسية على المزيد من الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي؛ توسعت العلاقات بين أوكرانيا والغرب بعد عام ٢٠١٤م، وتوطدت العلاقات بينهم، بدءاً بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أوكرانيا وكندا، في يوليو ٢٠١٦م، ودخولها حيز التنفيذ في أغسطس ٢٠١٧م؛ مروراً بتوقيع اتفاقية شراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في سبتمبر ٢٠١٧م، فتحت بموجبها أسواق التجارة الحرة وتبادل السلع والخدمات والسفر، مع إعفاء الأوكرانيين من تأشيرة الدخول إلى دول الاتحاد؛ وصولاً إلى الدعم السياسي، الذي تمثل في ترحيب أكثر الدول الغربية الأعضاء في طلف الناتو بطلب أوكرانيا للانضمام إليه عام ٢٠١٩م، وتأكيدهم على أن الباب مفتوح لانضمامها ولن يغلق في وجهها؛ والدعم الاقتصادي والعسكري، الذي بلغ ذروته إبان بدء الهجوم العسكري الروسي عليها في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م حتى لا تتمكن روسيا من ضم أوكرانيا مثلما فعلت مع جزيرة القرم. على الطرف الآخر، كانت تلك العلاقات - منذ بدايتها عقب ضم القرم - تمثل هاجساً للرئيس الروسي، خشية أن تنتهي بانضمام أوكرانيا إلى (الناتو) لتصبح مصدر تهديد دائم للأمن القومي الروسي.

المراحل الرئيسية لتطور الصراع

يمكن تقسيم الصراع العسكري الروسي - الأوكراني، وفقًا لما تم فيه من عمليات قتالية، منذ اشتعال الحرب في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، حتى استخدام أوكرانيا للصواريخ الأمريكية لضرب العمق الروسي، في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤م، إلى عدة مراحل، هي:

المرحلة الأولى (من ٢٤ فبراير إلى أواخر مارس ٢٠٢٢م):

اتسمت هذه المرحلة بالهجمات الروسية المكثفة على كييف ومدن الشمال الأوكراني في مقاطعة خاركيف، مستهدفة احتلال العاصمة وتغيير نظام حكم الرئيس فولوديمير زيلينسكي الموالي للغرب، والحوول دون التحاق أوكرانيا بحلف الناتو؛ لما يتضمنه ذلك من تهديد «حيوي» للأمن القومي الروسي، وذلك في إطار ما اسمته موسكو بـ«العملية العسكرية الخاصة». بيد أن العمليات العسكرية الروسية حول كييف تعثرت، بسبب المشكلات اللوجستية، والمقاومة الأوكرانية المدعومة بمساعدات أمنية غربية وأمريكية هائلة؛ ما أدى إلى تغيير الكرملين لاستراتيجيته العسكرية. وكانت نتائج هذه المرحلة هي فشل القوات الروسية المهاجمة في تحقيق أهدافها المتمثلة في احتلال العاصمة كييف وتغيير النظام الأوكراني؛ واضطرابها إلى تعديل استراتيجيتها؛ لتبدأ المرحلة التالية

المرحلة الثانية (من أواخر مارس، إلى أواخر أغسطس ٢٠٢٢م):

وهي المرحلة التي ركزت فيها القوات الروسية على إتمام السيطرة على إقليم الدونباس شرقي أوكرانيا، بمقاطعته لوханسك ودونيتسك، وتأمين ممر أرضي في جنوب أوكرانيا يربط الإقليم بشبه جزيرة القرم، التي ضمته روسيا عام ٢٠١٤م.

وقد حققت روسيا في هذه المرحلة نجاحًا كبيرًا، تمثل في السيطرة الكاملة على مقاطعة لوханسك في أواخر يوليو ٢٠٢٢م، والتقدم العملياتي في مقاطعة دونيتسك وسيطرت على نحو ٨٠٪ من مساحتها، واحتلت أجزاء واسعة في الجنوب الأوكراني، بما في ذلك مدينة ماريوبول الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، وفرضت حصارًا بحريًا على السواحل الأوكرانية على البحر الأسود وبحر آزوف. وتأكيدًا لما حققته من إنجازات عسكرية، شرعت موسكو في اتخاذ تدابير عملية لإجراء استفتاء شعبي في إقليم الدونباس

وأجزاء من جنوب أوكرانيا؛ بغرض ضمها إلى روسيا. واتسم سلوك القوات الأوكرانية في هذه المرحلة برد الفعل، ومحاولة تعطيل التقدم الروسي في مقاطعتي خيرسون وزابوروجيا الجنوبيتين، مع اتخاذ الاستعدادات اللازمة لشن هجوم مضاد

المرحلة الثالثة: (من أوائل سبتمبر ٢٠٢٢م، حتى أواخر مايو ٢٠٢٣م):



بدأت روسيا - التي ترى أن أوكرانيا جزءًا من مجالها الجيوسياسي - تشعر بالقلق؛ وتصاعدت هذا القلق إلى الشعور بالتوتر بعد انضمام دول شرق أوروبا إلى حلف الناتو بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار حلف «وارسو».



بدأت هذه المرحلة باطلاق هجوم أوكراني مضاد ضد القوات الروسية، التي فشلت في تحقيق نتائج حاسمة في الدونباس. وقد نجح الهجوم الأوكراني في استعادة أجزاء كبيرة من الأراضي المحتلة في شمال البلاد وجنوبها، وقد حققت القوات الأوكرانية نجاحًا كبيرًا؛ حيث استعادت أراضي كبيرة في مقاطعة خاركيف، بما في ذلك مدينة خاركيف، في غضون أيام. وبلغت مساحة الأراضي التي استعادتتها القوات الأوكرانية نحو ١٠ آلاف كيلو متر مربع. وبالمقابل، اضطرت القوات الروسية إلى الانسحاب إلى خطوط خلفية أكثر تأمينًا، فانسحبت على عجل عبر نهر دنيبرو، واتسم سلوكها إجمالًا بالطابع الدفاعي؛ ما جعل الأعمال القتالية تتباطأ وتأخذ سمة حرب الاستنزاف لعدة شهور على أغلب الجبهات.

وحرصًا من الكرملين على تأكيد سيطرته على ما تم الاستيلاء عليه من الأراضي الأوكرانية، أعلن عن عقد استفتاءات حول تقرير المصير في جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك ومنطقتي زابوروجيا وخيرسون في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧



سبتمبر عام ٢٠٢٢م. وأسفرت نتائج الاستفتاء عن تأييد ٩٩,٢٣% من الناخبين في دونيتسك لصالح الانضمام إلى روسيا، و ٩٨,٤٢% في لوغانسك؛ و ٨٧,٠٥% في خيرسون، و ٩٣,١١% في زابورجيا

واعتمادًا على نتائج الاستفتاء أعلن الكرملين ضم إقليم الدونباس ومقاطعتي خيرسون وزابورجيا إلى روسيا الاتحادية؛ وقوبل الإجراء الذي يرفض أمريكي وأوروبي، وإدانة واضحة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة، طالبت موسكو بعكس مسارها بشأن «محاولة الضم غير القانوني»، بعد استخدامهما حق النقض ضد مشروع قرار مماثل في مجلس الأمن. وسارعت كثير من الدول والمؤسسات الغربية إلى فرض عقوبات اقتصادية جديدة على موسكو، وإعلان زيادة مساعداتها العسكرية لكيف

المرحلة الرابعة: (من أوائل يونيو ٢٠٢٣م حتى بداية عام ٢٠٢٤م):

بعد شهور من تجمد خطوط المواجهة، وتحول القتال إلى نمط الاستنزاف، أطلقت أوكرانيا، في يونيو ٢٠٢٣م هجومًا مضادًا آخر في الشرق والجنوب، ركز على مقاطعتي دونيتسك وزابورجيا، اللتين تمثلان «الممر البري» إلى شبه جزيرة القرم؛ وكثفت هجومها على الجسور المؤدية إلى شبه جزيرة القرم؛ واستهدفت السفن الروسية في البحر الأسود، وتمكنت من إغراق عدد منها؛ كما شنت هجمات بالمسيرات داخل الأراضي الروسية، بما في ذلك موسكو نفسها؛ ونفذت هجمات مؤثرة على الأصول اللوجستية البحرية والجوية الروسية في منطقة بحر آزوف.

وأسفرت الهجمات الأوكرانية عن فشل البحرية الروسية في الحفاظ على وجودها في شمال غرب البحر الأسود، وأجبرتها على سحب الجزء الأكبر من أسطولها من شبه جزيرة القرم إلى الموانئ الروسية الآمنة نسبيًا في الجزء الشرقي من البحر؛ مما أعاق القدرة الروسية على قصف الأراضي الأوكرانية باستخدام السفن الحربية التابعة لأسطول البحر الأسود، فضلًا عن تعطيل الخدمات اللوجستية للقوات الروسية في شبه جزيرة القرم وجنوب أوكرانيا

كما مكّنت الهجمات البحرية الأوكرانية كيف من كسر الحصار المفروض على موانئها على البحر الأسود

واستئناف صادراتها؛ ولاسيما صادرات الحبوب إلى الخارج باستخدام طريق جديد يعانق الساحل الجنوبي لأوكرانيا. وتمثل إعادة فتح ممرات الشحن التجارية للصناعة الزراعية الواسعة في البلاد شريان حياة مالي لأوكرانيا، التي تكافح من أجل الحفاظ على اقتصادها المنهك وتمويل المجهود الحربي. كما أدت هجمات القوات الأوكرانية على الأصول اللوجستية البحرية والجوية الروسية في منطقة بحر آزوف إلى انخفاض وتيرة عمليات الطيران التكتيكي الروسي في المنطقة

وعلى الرغم من النتائج التي أنجزتها القوات الأوكرانية؛ إلا أن الهجوم لم يحقق أهدافه، حيث إن القوات الأوكرانية لم تسترد سوى عدد قليل فقط من قرى المقاطعتين (١٤ قرية)، وتوقف دون تأمين أي مكاسب إقليمية كبيرة، نظرًا لما واجهته القوات الأوكرانية من مقاومة شديدة من الدفاعات الروسية الحصينة، وما تكبدته من خسائر فادحة نتيجة التفوق الجوي وحقول الألغام. وكانت إقالة القيادات العسكرية الأوكرانية، ولاسيما وزير الدفاع ورئيس الأركان، دليلًا على فشل الهجوم الأوكراني، وعودة حالة الاستنزاف والجمود لتهيمن على الوضع العسكري

المرحلة الخامسة: (بداية عام ٢٠٢٤م حتى أوائل أغسطس ٢٠٢٤م):

وتمثلت في أخذ القوات الروسية زمام المبادرة، وكثفت عملياتها الهجومية على طول محور لوغانسك - خاركيف خاصة، ومقاطعة دونيتسك؛ ما جعل الصراع يتحول لمصلحة موسكو في معظم مسرح الحرب، باستثناء الجبهة الجنوبية؛ ولاسيما مقاطعة خيرسون. واتسمت القدرات العسكرية الروسية خلال هذه المرحلة بالاستدامة النسبية؛ فواصلت هجماتها الصاروخية وبالمسيرات لإرباك الدفاعات الجوية الأوكرانية. وتمكنت القوات الروسية من تحقيق مكاسب تكتيكية على محور خاركيف - لوغانسك ومقاطعة دونيتسك، كان أكبرها من الناحية الرمزية هو السيطرة على مدينة أفدييفكا القريبة من مدينة دونيتسك معقل أنصار روسيا، قبل أيام من حلول الذكرى السنوية الثانية لاندلاع الحرب

وعلى الرغم من تواصل العمليات الهجومية للقوات الروسية وتقدمها، فإنها لم تحقق مكاسب عملياتية، تؤثر في قطاعات كبيرة من خط المواجهة، أو إجراء مناورة ميكانيكية سريعة عبر مساحات واسعة من الأراضي؛ ولكنها أجبرت أوكرانيا على تخصيص قوات وعتاد لأغراض الدفاع. ومن ناحية أخرى، فإن هجمات القوات الأوكرانية على الأصول



بينما عانت أوكرانيا من نقص كبير في القوى البشرية والعتاد العسكري وخصوصًا صواريخ الدفاع الجوي، التي شهدت نقصًا خطيرًا؛ نتيجة تضاؤل وتأخر الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا؛ الأمر الذي جعل الرئيس الأوكراني يقوم بجولة موسعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول أوروبية، لطلب الدعم والمعونة

المرحلة السادسة: (من أوائل أغسطس ٢٠٢٤ حتى ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤م):

في السادس من أغسطس ٢٠٢٤؛ شنت القوات الأوكرانية هجومًا بريًا مفاجئًا في مقاطعة كورسك الروسية، لتخفيف الضغط الروسي على الجبهة الشرقية؛ وكان أول هجوم من نوعه تشهده الأراضي الروسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتطور الهجوم الأوكراني لاحقًا حتى باتت أوكرانيا تسيطر على ألف كيلومتر مربع داخل روسيا، تضم ١٠٠ تجمع سكاني

وحاولت أوكرانيا الصمود على الجبهتين، عبر تطوير وتكثيف صناعاتها الدفاعية، وزيادة مصادر التمويل العسكري، وتوظيف توغها في كورسك، والحصول على الدعم من شركائها، لاستعادة أراضيها؛ التي تسيطر موسكو على حوالي ٢٧٪ منها؛ وضمان أكبر دعم مُحتمل من إدارة بايدن قبل الانتخابات الأمريكية، حيث قام الرئيس الأوكراني بزيارة الولايات المتحدة، في سبتمبر ٢٠٢٤م، والتقى كل من: بايدن، وهاريس، وترامب؛ لمناقشة ما يعرف بـ(خطة النصر). كما كان من المُقرر أن يعقد اجتماعًا مع الرئيس بايدن في ألمانيا، ولكنه أجّل بسبب إعصار (ميلتون) في فلوريدا

كما قام بجولة خارجية شملت كلاً من: المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكرواتيا؛ لاستعراض تفاصيل (خطة النصر)، التي تتضمن جُملة من البنود الرامية لإنهاء الحرب بحلول العام المُقبل ٢٠٢٥م، وهي: دعوة أوكرانيا الفورية إلى حلف (الناتو)؛ وتعزيز أمن أوكرانيا عبر الضمانات التي تسمح باستخدام الأسلحة بعيدة المدى للضربات العسكرية داخل روسيا؛ والعمليات الدفاعية الجوية المشتركة مع الدول المجاورة؛ ونشر أصول الردع غير النووي في أوكرانيا؛ وإبرام اتفاقية ما بعد الحرب للإدارة المشتركة للموارد الحيوية لأوكرانيا؛ واستبدال بعض الوحدات العسكرية الأمريكية في أوروبا بقوات أوكرانية بعد انتهاء الحرب

اللوجستية البحرية والجوية الروسية في منطقة بحر آزوف أدت إلى انخفاض وتيرة عمليات الطيران التكتيكي الروسي هناك. كما اضطرت موسكو إلى إجلاء المئات من سكان بيلغورود مع توالي الهجمات الأوكرانية على المقاطعات الحدودية الروسية. وقبيل الانتخابات الرئاسية الروسية (مارس ٢٠٢٤)، نشرت روسيا مزيدًا من قوات الحرس الوطني في المقاطعات الأوكرانية المحتلة، وواصلت جهودها لدمج تلك المقاطعات، عبر تخصيص مراكز اقتراع انتخابي بها حتى يتسنى للقاطنين فيها بالتصويت في الانتخابات على الطرف الآخر كانت القوات الأوكرانية تُعاني من الإرهاق؛ ونقص في المجندين المدربين تدريبًا جيدًا، وفي الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، وتضاؤل الاحتياطات؛ وتواجه تحديات في تجديد قواتها واستبدال الفرق المُنهكة بمجندين جدد. وتزايدت التحديات في ظل تراجع المساعدات الأمنية الغربية والهجوم الروسي المتواصل. ونتيجة لتلك الأوضاع لم تتمكن القوات الأوكرانية من استئناف عمليات هجومية واسعة النطاق، بل اتخذت أوضاعًا دفاعية على طول جزء كبير من خط المواجهة، ولكن ذلك لم يمنعها من شن هجمات جوية بالمسيرات والصواريخ على الأراضي الروسية وشبه جزيرة القرم، ومواصلة عملياتها البرية في الضفة الشرقية لمقاطعة خيرسون.



عندما فاز الرئيس الأوكراني (فولوديمير زيلينسكي) بالرئاسة قام - بعد ٦ أشهر من توليه منصبه - بمناشدة الرئيس الأميركي (جو بايدن) ليقدم الدعم لانضمام كييف إلى حلف شمال الأطلسي؛ ما جعل الرئيس الروسي يستشعر الخطر على بلاده، ويعد العدة للحرب.



وخلال هذه المرحلة تكبدت القوات الأوكرانية سلسلة خسائر فادحة، بسبب تمتع الخصم الروسي بميزات كبرى في القوى البشرية والعتاد؛ عبر الحصول على مزيد من الصواريخ الباليستية والمدفعية والذخائر من إيران وكوريا الشمالية.

وعلى الرغم من فشل هجوم السادس من أغسطس في تحقيق الهدف منه، إلا أنه أسهم في إعادة صياغة معادلة الحرب التي أضحت قائمة على مبدأ (الأرض مقابل الأرض)؛ علاوة على مواصلة طرفي الحرب القتال لخلق المزيد من الفرص السياسية استنادًا إلى حجم المكاسب الميدانية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بالتزامن مع تراجع الاهتمام الدولي بدعم أوكرانيا نسبيًا، بسبب تصاعد حجم التحديات التي تشهدها القوى الأوروبية، واستمرار الحرب في غزة، وتنامي بؤر الاشتعال في الشرق الأوسط.

على الطرف الآخر كانت القوات الروسية تواصل تقدمها على جبهة دونيتسك بشرق أوكرانيا، وكورسك بهدف طرد القوات الأوكرانية من أراضيها؛ مهددة بإدخال تعديلات مُحتملة على العقيدة الروسية النووية، بجانب زيادة عدد القوات الروسية بنحو 180 ألف جندي، ليصل عدد قوات الجيش حوالي 1,0 مليون جندي، لتعويض الخسائر البشرية، دون الإعلان عن التعبئة العامة، فضلًا عن الاعتماد على الدول الصديقة، وفي مقدمتهم كوريا الشمالية

المرحلة الحالية للصراع ومظاهرها:

في 17 نوفمبر 2024م، استجاب الرئيس الأمريكي جو بايدن، لطلب الرئيس الأوكراني زيلنسكي باستخدام الصواريخ الأمريكية طويلة المدى (أتاكمز) ضد روسيا، اعتمادًا على تقارير تشير إلى دخول قوات عسكرية كورية شمالية إلى ساحة المعركة في كورسك الروسية؛ فأقدم الرئيس الأوكراني على استخدام تلك الصواريخ يوم 19 نوفمبر 2024م، مستهدفًا مستودع ذخيرة بالقرب من بريانسك، في جنوب روسيا، على بعد نحو 100 ميل من الحدود؛ بحسب ما أعلنته وزارة الدفاع الروسية

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد لَوَّح، في نهاية شهر سبتمبر 2024م، بأن ثمة تعديلات تُجرى إدارته على العقيدة النووية للاتحاد الروسي، سوف توسّع نطاق حالات استخدام السلاح النووي، ليكون من ضمنها استهداف الأراضي الروسية بصواريخ تقليدية من قبل دولة مدعومة بتحالف مع قوة نووية، بما يعني أن استهداف الأراضي الروسية بصواريخ باليستية أميركية قادمة من أوكرانيا سوف يفسّر بأنه هجوم مشترك بين أوكرانيا والولايات المتحدة، مما يبرّر اللجوء لخيار الرد النووي. و حينها قال المتحدث باسم الكرملين إن هذه التعديلات قد جرت صياغتها وسوف تدخل الإطار الرسمي عند الضرورة

الرد الروسي على استخدام أوكرانيا للصواريخ الأمريكية: وردًا على هذا التصعيد العسكري الأوكراني الأخير ضد روسيا؛ المدعوم أميركيًا – من الرئيس بايدن وأتباعه – وأوروبيًا ، اتخذت روسيا عدة إجراءات تمثلت في:

• توقيع الرئيس الروسي، في 20 نوفمبر 2024م – صبيحة الاستهداف الأوكراني ل(بريانسك) – على وثيقة محدّثة للعقيدة النووية الروسية، التي كانت تنص قبل تحديثها على استخدام السلاح النووي في حالتين فقط: الأولى: هي تعرض روسيا ل«هجوم نووي»، ما يستدعي «الرد الجوابي»؛ والثانية: هي تعرض كيان الدولة الروسية ل«خطر وجودي»؛ لتصبح بعد التحديث على النحو التالي:

1. إذا وردت معلومات موثوقة عن إطلاق صواريخ باليستية تستهدف أراضي روسيا أو حلفائها
2. إذا تم استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ضد روسيا أو حلفائها
3. إذا هدد هجوم عدو بأسلحة تقليدية وجود روسيا.
4. إذا كانت هناك هجمات على منشآت حكومية أو عسكرية روسية بالغة الأهمية من شأنها أن تقوض قدرة البلاد على شن ضربات نووية انتقامية

ويعد هذا التحديث الموسع لمجالات استخدام السلاح النووي؛ تصعيدًا واضحًا ضد أوكرانيا وداعميها، سبق للرئيس بوتين أن هدد به كثيرًا – منذ بدء الحرب – قبل اتخاذ قراره، في 20 نوفمبر 2024م، كرد «ضروري» على «تهديدات» صادرة من الغرب ضد أمن روسيا؛ فضلًا عن كونه مخالفًا لبنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968م، وتهدف روسيا من تغيير عقيدتها النووية إلى تحقيق عدة مكاسب، منها:

1. منع الولايات المتحدة والدول الأوروبية من تقديم المزيد من الدعم لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، لعدم الإخلال بموازين القوى، ومن ثم تمكن أوكرانيا من مزيد من التوغل في الأراضي الروسية؛ فضلًا عن استمرار السيطرة على (كورسك) التي اجتاحتها القوات الأوكرانية في مطلع شهر أغسطس 2024م

2. توجيه رسالة للرئيس الأميركي المنتخب (دونالد ترامب)، لدفع أوكرانيا نحو القبول بصفقة أميركية توقف الحرب، لكن بشروط روسية، أهمها: احتفاظ روسيا بالمناطق التي سيطرت عليها وأعلنت ضمها إليها؛ وعدم ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو. وقد عبر عن ذلك كبير الباحثين في معهد



المشاريع الأميركية (دالبيور روهالك)، بالقول: إن «بوتين يُصعد من أجل خفض التصعيد. يريد الحصول على موقف تفاوضي أكثر فائدة خلال فترة رئاسة ترامب»؛ وأضاف: أن بوتين يهدف من التصعيد إلى أن تكون الإدارة الأميركية القادمة برئاسة ترامب، «أكثر ميلاً إلى عقد صفقة مع بوتين»

٣. منع الدول الأوروبية من انتهاج النهج الأمريكي في السماح لأوكرانيا باستخدام ما لديها من صواريخ أوروبية الصنع في ضرب الأهداف داخل روسيا

٤. ردع أوكرانيا عن الاستمرار في ضرب الأهداف الروسية الحيوية بالصواريخ الأميركية بعيدة المدى حتى لا تتعرض للرد الروسي الأعنف؛ على نحو ما تم، يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤م، من استهداف لمصنع الأسلحة الأوكراني في مدينة دنيبرو بصاروخ (أوريشنيك) ذي القدرة التدميرية الهائلة

• تصريح روسيا - بالفعل والقول - بأن هذا الإجراء بمثابة تحذير أو تهديد لردع داعمي أوكرانيا عن المشاركة في الهجوم على روسيا، وهو ما يفهم من عقد الاجتماع الروسي حول الردع النووي بصورة علنية للمرة الأولى؛ ومما أكده الكرملين - على لسان الناطق باسمه (دميتري بيسكوف) - من أن هذا الأمر إشارة للدول الغربية تحذر من العواقب في حال شاركت في الهجوم على روسيا

• تحريك قاذفات الاستراتيجية الشبحية (Tu-160، المعروفة بـ (البجعة البيضاء)؛ والتي تعتبر أسرع قاذفة قنابل في العالم؛ وهي قذيفة استراتيجية قريبة الشبه بالقاذفة الأميركية الشهيرة (بي 0٢)؛ استعدادًا لتوجيه أكبر ضربة جوية لأوكرانيا منذ بدء الحرب، وفقًا لما يردده العسكريون الروس.

• إرسال مخابئ نووية متنقلة؛ مصممة لحماية ما يصل 0٤ شخصًا من «الإشعاع الضوئي الناجم عن انفجار نووي والإشعاع» إلى عدد من المواقع في جميع أنحاء البلاد، وإعلان معهد الأبحاث الروسي للدفاع المدني والطوارئ، أنه قد تم تسليم الملاجئ؛ وهو ما يعد إشارة واضحة أخرى إلى الغرب بجدية التهديد الروسي

• استهداف مصانع للأسلحة في مدينة (دنيبرو) الأوكرانية في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤م، باستخدام «صاروخ تقليدي

جديد متوسط المدى» اسمه المُشَفَّر هو (أوريشنيك)؛ وهو صاروخ باليستي، فرط صوتي من الصواريخ متوسطة المدى، التي يتراوح مداها بين ١٠٠٠ إلى 0,0٠٠ كيلومتر، ومن الممكن أن يُطلق على مسافات أقصر. ووفقًا للكرملين، يتميز الصاروخ بقدرة استثنائية على تجاوز أنظمة الدفاع الجوي الغربية بسرعة تبلغ عشرة أضعاف سرعة الصوت. وقد أكد البنّاجون أن الصاروخ يمكنه حمل رؤوس حربية متعددة، ووصفه بأنه «تجريبي»، لكنه حذر من قدراته التدميرية المحتملة إذا دخل حيز الاستخدام الواسع

وتشير مصادر عديدة إلى أن الصاروخ أُطلق من قاعدة (كابوستين يار) بمقاطعة (أستراخان أوبلاست) في روسيا، ما يعني أنه قد قطع مسافة تتراوح بين ٨٠٠ إلى ٨٥٠ كيلومترًا. وتوعدت موسكو كيف بزيادة هذا النوع من الضربات إذا واصلت استخدام الصواريخ الغربية لاستهداف الأراضي الروسية. وقد أعلن (دميتري بسكوف)، المتحدث باسم الرئيس بوتين، أن روسيا أخطرت الولايات المتحدة - عبر مركز تقليل المخاطر النووية - قبل ٣٠ دقيقة من إطلاق الصاروخ أوريشنيك

• تكثيف الهجوم الجوي على أوكرانيا للتأكيد على جدية الموقف الروسي؛ حيث أفادت السلطات الأوكرانية بأن القوات الروسية شنت - ليل ٢٥ وصباح ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤م - هجمات غير مسبوقه بطائرات مسيّرة من طراز شاهد (إيرانية الصنع) ومسيّرات أخرى غير معروفة الطراز، بلغ عددها ١٨٨ مسيّرة، مستهدفة منشآت حيوية في مدن أوكرانية، مما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي عن جزء كبير في غرب البلاد، وإلحاق أضرار بمبان سكنية في منطقة كييف. وتوعدت وزارة الدفاع الروسية بتحضير مزيد من العمليات ردًا على الهجمات الأخيرة التي نفذتها أوكرانيا على أراضيها باستخدام صواريخ (أتاكرمز)، التي زودتها بها الولايات المتحدة. وقالت الوزارة على تطبيق (تلجرام): «يجري الإعداد لإجراءات انتقامية»

موقف الولايات المتحدة من التصعيد الروسي

أدى قرار سماح الرئيس الأمريكي (جو بايدن) لأوكرانيا باستخدام الصواريخ الأميركية في ضرب العمق الروسي، بما ترتب على ذلك من تصعيد، إلى إثارة حالة من الجدل والانقسام السياسي داخل الولايات المتحدة الأميركية، حيث انتقده مؤيدو الرئيس القادم (ترامب)، وهولوا من آثاره على مسار الحرب في أوكرانيا؛ فيما أيده سياسيون من الحزب الديمقراطي، وهونوا من آثار التصعيد الروسي التي ترتبت عليه؛ ووفقًا للتفصيل التالي:

المعارضون لقرار بايدن:

رأى بعض السياسيين الجمهوريين أن سماح الرئيس الديمقراطي الحالي (بايدن) لأوكرانيا باستخدام الصواريخ الأمريكية ضد روسيا هي محاولة منه لوضع العراقيل في طريق الرئيس الجمهوري المنتخب رونالد ترامب؛ وإفشال خطته المستقبلية لإنهاء الحرب الأوكرانية إبان توليه الرئاسة في يناير ٢٠٢٥م، وفقًا لما أعلنه، في أكثر من مناسبة خلال حملته الانتخابية، من أنه لن يسمح باستمرار الدعم الأمريكي لأوكرانيا، والذي بلغ منذ بدأ الحرب أكثر من ١٨٢ مليار دولار، حسب تقرير صادر عن المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية؛ ووعده ناخبيه بإنهاء تورط الولايات المتحدة في تلك الحرب واستخدام أموال دافعي الضرائب بدلًا من ذلك لتحسين حياة الأميركيين؛ مؤكدًا أنه سينهي الحرب في غضون ٢٤ ساعة، دون أن يوضح كيفية ذلك. وقد تجسد موقف المعارضين في عدة مظاهر، منها:

- شهدت الأوساط السياسية موجة انتقادات واسعة في أوساط الجمهوريين وطفء الرئيس المنتخب دونالد ترامب، كشفت عنها وسائل الإعلام الأمريكية، وبخاصة مجلة نيوزويك.

- نددت النائبة الجمهورية (مارجوري تيلور جرين)، بالقرار في تغريدة على منصة (إكس)، واصفة إياه بأنه «محاولة خطيرة لإشعال الحرب العالمية الثالثة». وأكدت جرين أن الشعب الأمريكي أعطى تفويضًا واضحًا، في ٥ نوفمبر ٢٠٢٤م، ضد هذه القرارات التي تضع أمريكا في المؤخرة، مشددة على ضرورة التركيز على حل المشكلات الداخلية بدلًا من تمويل الحروب الخارجية

- انتقد رجل الأعمال ديفيد ساكس، المشارك في بودكاست All-In، لموقف بايدن مشيرًا إلى أن ترامب حصل على تفويض واضح لإنهاء الحرب في أوكرانيا؛ وتساءل (ساكس) بشكل استنكاري عن توقيت قرار بايدن في شهره الأخيرين بالمنصب، متهمًا إياه بمحاولة تعقيد الوضع أمام الإدارة القادمة

- تصريح عضو مجلس الشيوخ عن ولاية يوتا (مايك لي)، على منصة (إكس)، مؤكدًا أن «الليبراليين يحبون الحرب»؛ وقد حظيت تصريحاته بتأييد لافت من الملياردير (إيلون ماسك)، الذي أكد صحة ما ذهب إليه السيناتور
- الهجوم العنيف من نجل الرئيس المنتخب (ترامب) ويدعى: (جونبور)، الذي وجه اتهامات مباشرة للمجمع الصناعي العسكري، محذرًا من محاولات إشعال حرب

عالمية ثالثة قبل أن تتاح لوالده فرصة لصنع السلام. وانتقد (جونبور) بشدة تغليب المصالح المالية على حياة البشر، واصفًا المسؤولين عن هذه القرارات بـ«الحمقى»

المؤيدون لقرار بايدن:

ويمثلهم أعضاء الفريق السياسي للرئيس الحالي (بايدن):



في أواخر يوليو ٢٠٢٢، كانت القوات الروسية قد سيطرت على مقاطعة لوهانسك، وتقدمت نحو دونيتسك وسيطرت على نحو ٨٠٪ من مساحتها، واحتلت أجزاء واسعة في الجنوب الأوكراني، بما في ذلك مدينة ماريوبول الساحلية، وفرضت حصارًا بحريًا على السواحل الأوكرانية على البحر الأسود وبحر آزوف.



وجاء تأييدهم للقرار عبر تهوينهم من شأن التهديدات الروسية، وهو ما تجسد في:

- تصرح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، بأن الولايات المتحدة لم تفاجأ بالتغيير الذي أعلنته روسيا في عقيدتها النووية، وأنها لا تعتزم تعديل وضعها النووي ردًا على ذلك

- تهوينالمتحدثة باسم وزارة الدفاع الأمريكية (سابرينا سينغ)، مما أعلنته روسيا، معلقة عليه بالقول: «هذا نفس الخطاب غير المسؤول الذي رأيناه من قبل، والذي رأيناه على مدى العامين الماضيين»، مضيفة أن روسيا كانت تشير إلى أنها ستفعل ذلك «على مدى الأسابيع الماضية». وتابعت بأن الولايات المتحدة لا ترى حاليًا «أي تغييرات يجب إجراؤها» على الموقف النووي الأمريكي. وذكرت: «سنستمر في المراقبة، لكن ليس لدينا أي مؤشرات على أن روسيا تستعد لاستخدام سلاح نووي داخل أوكرانيا»



• وصف وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكين) قرار موسكو تعديل عقيدتها النووية وجعلها تتماشى مع الواقع الجديد، بالخطوة «غير المسؤولة»، زاعماً أنها «ستأتي بنتائج سيئة».

• تأكيد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ماثيو ميلر، في مؤتمر صحفي، أن: «الولايات المتحدة ولف شمال الأطلسي (الناتو) لا يشكلان أي تهديد لروسيا» كما تقول؛ وأن الولايات المتحدة «لم تتفاجأ بتهديد موسكو النووي»؛ «لذا لم نر أي سبب لتعديل موقفنا النووي، لكننا سنستمر في دعوة روسيا إلى التوقف عن الخطاب العدواني وغير المسؤول»

• تحليل وكالة «بلومبرج» الأمريكية، لتعديل العقيدة النووية الروسية، بأن بوتين يستهدف الضغط على الغرب لقطع الدعم العسكري عن أوكرانيا

الموقف الأوروبي من التهديدات

استنكرت الدول الأوروبية التعديلات التي أعلنتها موسكو على عقيدتها النووية، ولكنها لم تهون من شأنها، وأخذتها مأخذ الجد؛ ولذلك طالبت بتقديم المزيد من الدعم لأوكرانيا بحذر، حتى لا تتمكن روسيا من اجتياحها، ومن ثم تكرر ذلك في دول أخرى؛ وذكر بعض السياسيين بما فعله هتلر في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية. وبالتوازي مع هذا الموقف طرح البعض الدعوة إلى الطول الدبلوماسية للأزمة، رغم الانقسامات الداخلية تجاه تلك الدعوة بين أعضائه. وقد تجسد الموقف الأوروبي في العديد من المظاهر منها:

• وصف الاتحاد الأوروبي - على لسان مفوض السياسة الخارجية الأوروبية، (جوزيب بوريل) - قرار بوتين بأنه «غير مسؤول». وشكك (بوريل) بشأن توقيت الموقف الروسي، الذي يأتي في اليوم الألف للهجوم على أوكرانيا، وقال إن «الموقف له دلالات رمزية»

• ندد الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) بشكل خاص بموقف روسيا «التصعيدي» في أوكرانيا، داعياً نظيره الروسي إلى «التعقل»، ونظيره الصيني (شي جين بينغ) إلى أن يمارس «كل ما لديه من تأثير» على موسكو لوقف الحرب في أوكرانيا. فيما صرح وزير الخارجية الفرنسي (جان نويل بارو) - في حديث له مع هيئة الإذاعة البريطانية

BBC يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤م، بأن بإمكان أوكرانيا استخدام الصواريخ الفرنسية بعيدة المدى لضرب عمق الأراضي الروسية في إطار «الدفاع عن النفس»، لكنه رفض تأكيد ما إذا كانت أوكرانيا قد استخدمت تلك الصواريخ أم لا بالفعل ضد روسيا.

ويعد تصريح (جان نويل) لمرآ في موقف ألمانيا التي لم تنهج نهج أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتزود أوكرانيا بصواريخ بالستية، وتسمح لها باستخدامها لضرب العمق الروسي؛ بل إنها لا زالت ترفض تزويد كييف بصواريخ طويلة المدى، حيث أكد المستشار الألماني أولاف شولتس، يوم ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤م، أن بلاده لن ترسل صواريخ «تاوروس» بعيدة المدى إلى أوكرانيا، وأوضح أن سياسته «الحذرة» تجاه روسيا، تمثل ركيزة أساسية في استراتيجيته الانتخابية للانتخابات المبكرة المقرر إجراؤها في ٢٣ فبراير المقبل

وفي سياق تأييد فرنسا لقرار أمريكا بشأن استخدام صواريخها في ضرب العمق الروسي، أعلن وزير الدفاع الفرنسي (سيباستيان ليكورنو)، في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤م، عقب المفاوضات التي تمت في ألمانيا بين وزراء دفاع ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وبولندا وفرنسا: «سنواصل دعم أوكرانيا. سيكون من دواعي سرور دافعي الضرائب الفرنسيين أن يعلموا أننا وجدنا خيارات جديدة لتمويل دعمنا لأوكرانيا»؛ وأكد على أن فرنسا تعتزم تزويد أوكرانيا بصواريخ مضادة للطائرات وأسلحة أخرى، باستخدام عائدات الأصول الروسية المجمدة؛ وأضاف: «سننخذ خطوات في اتجاه توريد صواريخ ميسترال للدفاع الجوي إلى كييف، وكذلك أسلحة أخرى، باستخدام عائدات الأصول الروسية المجمدة»

• أعلن الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي (الناتو) (ينس ستولتنبرج)، أن الحلف لم يلحظ أية تغييرات في العقيدة النووية الروسية تتطلب إجراء تغيير في سياسة الناتو بهذا الصدد. داعياً أعضاء هذا الكتل العسكري إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى كييف، وعدم الاستسلام ل«الخطاب النووي» المزعوم الصادر عن القوات الروسية

• دعوة رئيس اللجنة العسكرية لحلف الناتو (روب باور)، يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤م، إلى ضرورة شن ما أسماه «ضربات استباقية» ضد روسيا حال نشوب صراع محتمل، وقال إن دول «الناتو» تناقش شن ضربات استباقية عالية الدقة ضد روسيا في حالة نشوب صراع مسلح. ووفقاً له، فإن الحلف قد غير موقفه تجاه الاستراتيجية الدفاعية، ودعا الكتلة العسكرية إلى تجديد مخزون الأسلحة التشغيلية



بعد استفادها. وقال: «نحن الآن بحاجة إلى تجديد مخزوننا من الأسلحة التي تم استفادها، ولكننا بحاجة أيضا إلى الاستثمار بشكل أكبر في الدفاع الجوي، وأنظمة الضربات الدقيقة. هذه مناقشة جديدة في الناتو، وأنا سعيد لأننا غيرنا موقفنا تجاه هذا الموضوع وتجاه فكرة أننا تحالف دفاعي وأنا سنظل جالسين منتظرين حتى يتم الهجوم علينا!»؛ وأضاف: «ليس من الدهاء أن ننتظر، بل أن نوجه ضربات لمنصات إطلاق الصواريخ في روسيا إذا ما هاجمتنا. نحتاج إلى مجموعة من الضربات الدقيقة التي ستعطل الأنظمة المستخدمة لمهاجمتنا، وعلينا أن نكون السباقين في شن الضربة الأولى»

• تكثيف الاجتماعات الرسمية لمناقشة تطور الأوضاع في ضوء التهديد النووي الروسي؛ حيث عقد «مجلس حلف شمال الأطلسي (الناتو) - أوكرانيا» اجتماعاً على مستوى السفراء في بروكسل، في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤م، لبحث التصعيد على الجبهة، وإطلاق صاروخ روسي باليستي فرط صوتي على أوكرانيا، الأمر الذي تسبب في توتر متزايد بين أعضاء الحلف وموسكو. كما عقد وزراء خارجية «مجموعة السبع» اجتماعاً بحثوا فيه التصعيد، وقالوا في بيان مشترك إن إطلاق روسيا الأسبوع الماضي صاروخاً فرط صوتي على أوكرانيا، دليل على «سلوكها المتهور والتصعيدي».

• استمرار الدول الأوروبية في ضمان دعم أوكرانيا للأشهر القادمة؛ حيث صرح مسؤول غربي بأن اتفاق مجموعة السبع الأخير على إقراض أوكرانيا ٥٠ مليار دولار، على أساس الأرباح من الأصول الروسية المجمدة، «يعني أن أوكرانيا آمنة ماليًا طوال عام ٢٠٢٥م»

• تخوف بعض الدول الأوروبية من تطور المشهد نحو الأسوأ؛ وقد انعكس ذلك في قيام بعض الدول - منها: أمريكا وإيطاليا وفرنسا واليونان - بإغلاق سفاراتها في كييف يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤م، تحسباً لهجوم روسي كبير على كييف، واحتمال استخدامها لأسلحتها النووية - التكتيكية والاستراتيجية - فيما لو تطلب الأمر استخدامها؛ ردًا على ما قامت به أوكرانيا من هجوم صاروخي على مستودع ذخيرة بالقرب من بريانسك، في جنوب روسيا. فيما قامت دول أخرى بإرشاد مواطنيها إلى كيفية التعامل مع مخاطر الحروب؛ حيث قامت السويد في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤م، بحملة وقائية، عبر إرسال حوالي خمسة ملايين كتيب إلى مواطنيها، وفقًا للإعلام المحلي، وذلك في خطوة تهدف إلى تحفيزهم على التحضير لمواجهة «أي أزمة طارئة بما في ذلك الحرب»؛ كما خصصت نسخًا

إلكترونية من هذه الإرشادات باللغة العربية والفارسية والأوكرانية والبولندية، لضمان وصول الإرشادات إلى أكبر شريحة ممكنة من السكان، بما في ذلك المقيمين الأجانب بالبلاد. و أكد (ميكائيل فريسيل)، مدير منظمة الحماية المدنية السويدية، أن الوضع الأمني في البلاد «خطير»، داعيًا المواطنين إلى الاستعداد لمواجهة الازمات، مشيرًا إلى أن السويد لابد أن تكون جاهزة لمواجهة أي طارئ، حتى لو كان ذلك يعني الاستعداد لحرب

وقد حذت النرويج حذو السويد، حيث أعلنت الحكومة الفنلندية أيضًا عن إطلاق موقع إلكتروني يقدم نصائح وإرشادات مشابهة لتلك التي أطلقتها نظيرتها السويدية، تتعلق بكيفية الاستعداد لمواجهة «الأزمات»، بما في ذلك الاستعدادات العسكرية في حالة نشوب حرب؛ إذ تملك فنلندا حدودًا برية مع روسيا طولها ١٣٤٠ كيلومترًا، ويُنظر إليها باعتبارها دولة في موقع «استراتيجي» قد يكون عرضة للمخاطر الأمنية في المستقبل

• البحث عن حل سياسي للأزمة وهو ما تمثل في قيام المستشار الألماني (شولتز) بالاتصال بالرئيس الروسي (بوتين) في محاولة لحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية؛ وقد استمرت المكالمة لمدة ساعة، ولكنها لم تسفر عن شيء، حيث قال المستشار شولتز إن مكالمته مع بوتين كشفت أن المواقف المتشددة للرئيس الروسي بشأن أوكرانيا لم تتغير، لكنه أضاف أنه من المهم لأوروبا أن تتحدث مع بوتين، إذا كان ترامب على وشك أن يفعل الشيء نفسه

موقف الدول المتعاطفة مع روسيا

على العكس من الموقف الأمريكي والأوروبي المستنكر لقيام روسيا بتوسيع نطاق استخدام سلاحها النووي، فإن هناك دولًا أبدت الموقف الروسي، واعتبرته رد فعل مناسب للموقف الأمريكي الذي سمح لأوكرانيا باستخدام الصواريخ الأمريكية في استهداف الداخل الروسي؛ ومن أبرز هذه المواقف:

موقف هنغاريا:

تعد هنغاريا دولة طليفة لروسيا، وقد عبرت عن موقفها المضاد لقرار الرئيس الأمريكي من خلال وزير خارجيتها (بيتر سيارتو)، الذي قال إن قرار بايدن بمثابة «عدم ممانعة لتوسيع رقعة الصراع ليشمل جميع أنحاء العالم»



موقف كوريا الشمالية:

عندما سمح الرئيس بايدن لأوكرانيا باستخدام الصواريخ الأمريكية لضرب روسيا؛ اتهم الزعيم الكوري الشمالي (كيم جونغ أون) الولايات المتحدة بمحاولة الاستفزاز وتصعيد التوتر؛ وفقًا لما أعلنته وكالة الأنباء المركزية الكورية. وتعدّ من الدول المتضامنة مع الموقف الروسي منذ بداية الحرب؛ حيث أكدت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أن كوريا الشمالية أرسلت أكثر من 10 آلاف جندي إلى روسيا لدعم الكرملين في مجهوده الحربي في أوكرانيا؛ وفي السابع من نوفمبر 2024م، أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن القوات الكورية الشمالية «شاركت في الأعمال العدائية» وتكبّدت «خسائر» في منطقة كورسك الروسية الواقعة على الحدود مع أوكرانيا؛ ولم تنف موسكو أو بيونغيانغ الاتهامات الغربية بأن آلاف الجنود الكوريين الشماليين أرسلوا إلى روسيا، للمشاركة في الحرب

ويأتي الدعم الكوري لروسيا في إطار معاهدة الدفاع المشترك مع روسيا، التي تمت «المصادقة عليها بمرسوم» أصدره الزعيم الكوري الشمالي (كيم جونغ أون).



اعتمادًا على نتائج استفتاء حول تقرير المصير في جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك ومنطقتي زابوروجيا وخيرسون في الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر عام 2022م أعلن الكرملين ضم إقليم الدونباس ومقاطعتي خيرسون وزابوروجيا إلى روسيا الاتحادية؛ وقوبل الإجراء برفض أمريكي وأوروبي، وإدانة واضحة من الجمعية العامة للأمم المتحدة.



بصفته «رئيسًا لشؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية»؛ وفقًا لما أوردته وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية؛ التي ذكرت أن «المعاهدة ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من اليوم الذي يتبادل فيه الجانبان وثائق

المصادقة»؛ وأن الاتفاقية تلزم الدولتين بتقديم المساعدة العسكرية «دون تأخير» للطرف الآخر في حال تعرضه لهجوم إضافة إلى التعاون دوليًا في وجه العقوبات الغربية. وكانت وزيرة الخارجية الكورية الشمالية (شو سون هوي) قد أكدت - خلال زيارتها لموسكو في الأول من نوفمبر 2024م - أن بلادها ستقف بجانب روسيا حتى النصر على أوكرانيا، بقولها: «نكرر التأكيد أننا نقف على الدوام بجانب رفاقنا الروس حتى يوم النصر»

موقف الصين:

على الرغم مما يربط بين الصين وروسيا من شراكة استراتيجية أو (شراكة بلا حدود)، كما سميت عندما زار الرئيس (بوتين) بكين، في فبراير 2022م، قبيل أيام فقط من إرسال عشرات الآلاف من القوات الروسية إلى أوكرانيا؛ وبالرغم مما يجمعهما من حرص على تقويض النفوذ الغربي، والأمريكي خاصة، حيث تعتبر الصين روسيا شريكًا في مواجهة التوسع الغربي من خلال الناتو ودعم واشنطن لأوكرانيا؛ إلا أن موقف الصين من الحرب في أوكرانيا - منذ بدايتها إلى الوقت الراهن - يعكس سياسة حذرة تهدف إلى تحقيق توازن استراتيجي بين دعم روسيا كحليف استراتيجي والالتزام بسياسة الحياد المعلن. فلم تُظهر انحيازًا علنيًا لأي من طرفي النزاع، لكنها تتعامل مع الأزمة بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية

وبناءً على هذا الموقف المحايد، تعزز الصين مكانتها الاقتصادية عبر شراء الطاقة الروسية بأسعار منخفضة، ودخول الأسواق الروسية التي انسحبت منها الشركات الغربية؛ ومع ذلك، تتجنب الصين أي دعم عسكري صريح لروسيا لتفادي العقوبات الغربية، التي قد تؤثر بشكل كبير على اقتصادها، خاصة وأن أوروبا والولايات المتحدة هما أكبر شركائها التجاريين. وتعكس هذه السياسة الحذرة قلق الصين من أن تتحول الأزمة إلى مواجهة أوسع تهدد استقرار النظام الدولي، وهو ما قد يؤثر على طموحاتها الاقتصادية والجيوسياسية، خصوصًا في قضايا مثل تايوان وغداة إصدار الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) مرسومًا يوسع إمكانية استخدام الأسلحة النووية؛ دعت الصين إلى التهدئة وضبط النفس تجنبًا لتطور الأمور نحو الأسوأ. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (لين جيان) - خلال مؤتمر صحفي دوري - إنه «في الظروف الحالية، يجدر بجميع الأطراف الحفاظ على الهدوء وإظهار ضبط للنفس من خلال العمل معًا عبر الحوار والتشاور لتهدئة التوتر». وأكد المتحدث أن «موقف الصين الذي يشجع جميع



الأطراف على التهدئة (...). والالتزام بحل سياسي للأزمة الأوكرانية، لم يتغير؛ وهو تصريح يعكس سياسة الصين الخارجية، وهي الحفاظ على استقرار علاقاتها الدولية مع جميع الأطراف، مع تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية طويلة الأمد

السيناريوهات المستقبلية

في ضوء ما تم إيراده في هذه القراءة الاستراتيجية للحرب الروسية - الأوكرانية، وما شهدته من تطورات عسكرية وسياسية وجيوسياسية واستراتيجية، وما واكبها من مواقف مؤيدة ومعارضة ومحايدة من دول العالم؛ يمكن تصور السيناريوهات المستقبلية المحتملة لهذا الصراع على النحو التالي:

السيناريو الأول:

تراجع أوكرانيا عسكريًا خلال الأسابيع القادمة؛ رغم استخدامها الصواريخ الباليستية - الأمريكية والغربية - التي كانت تعول عليها في تغيير مجرى الحرب، سواء لنفاد ما لديها من مخزون لتلك الأسلحة وعدم - أو قلة - تزويدها بأعداد كبيرة منها من الولايات المتحدة والدول الغربية؛ أو للتخفيف من ردة الفعل الروسية.

ومما يرجح هذا السيناريو أن روسيا قد صعّدت هجماتها الصاروخية بالصواريخ الفرط صوتية، والجوية (عبر المسيرات) - منذ إعلانها عن تحديث عقيدتها النووية في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤م - مستهدفةً المواقع الاستراتيجية داخل أوكرانيا ، على نحو ما تم في صباح ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤م، حيث أصدر الجيش الأوكراني إنذارًا جويًا في عموم أنحاء البلاد إثر رصده صواريخ باليستية أطلقتها روسيا باتجاه مناطق أوكرانية مختلفة. وقال سلاح الجو الأوكراني عبر تطبيق «تليجرام» إنه «تم إعلان حالة التأهب للغارات الجوية في جميع أنحاء أوكرانيا بسبب تهديد صاروخي»، مشيرًا إلى أنه رصد صواريخ باليستية روسية أطلقت خصوصًا باتجاه أوديسا وخيرسون وميكولايف.

وأوردت وزارة الطاقة الأوكرانية على تطبيق (فيسبوك): «مرة جديدة، يتعرض قطاع الطاقة لهجوم معاد خضم، تنفيذ هجمات على منشآت للطاقة في أنحاء أوكرانيا»، فيما أوضحت الشركة المشغلة للكهرباء عن «انقطاعات طارئة للتيار» ولا سيما عن كييف وأوديسا ودينبرو

كما تشير المصادر إلى أن روسيا حققت مزيد من المكاسب العسكرية على الأرض، واستردت أكثر من ٢٥٠ كيلو مترًا من الأراضي التي استولت عليها القوات الأوكرانية في كورسك في أغسطس ٢٠٢٤م؛ ورفضت بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه من الاستنزاف العسكري وجمود خطوط القتال، انتظرًا لمجيئ الرئيس الأمريكي ترامب، والتأكد من تنفيذ لوعده بوقف الحرب عبر صفقة، سوف ترضي - على الأغلب - الرئيس الروسي، وتحد من تطلعات الرئيس الأوكراني واعتماده على الدعم الأمريكي، الذي يصل إلى أكثر من ٤٢٪ من إجمالي ما تحصل عليه أوكرانيا منذ بدء الحرب؛ وهو السيناريو الأرجح لإنهاء الصراع ولو على حساب الطرف الأوكراني

ويتأكد هذا السيناريو مما نشر في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤م، من أن الرئيس الأوكراني صرح في حديث لـ (تليجرام)، عن استعداداته للتنازل عن أقاليم أو جزء من الأراضي الأوكرانية لصالح روسيا، مقابل الحصول على حماية لباقي الأراضي الأوكرانية من طرف الناتو، عبر مظلة أمنية معينة من أجل إنجاز السلام. وهذا المقترح - الذي يطرحه الرئيس الأوكراني لأول مرة منذ بدأ الحرب - حيث كان يعتبر التنازل عن الأراضي الأوكرانية بمثابة «انتحار»، ليس لأوكرانيا فقط، وإنما لأوروبا أيضًا؛ يعكس يأس أوكرانيا من جسم الصراع واسترداد أراضيها عبر القوة العسكرية، التي أصبحت في صالح روسيا - ميدانيًا وتسلحيًا - وخصوصًا بعد استخدامها لصواريخ (أوشنيك) الفرط صوتية.

السيناريو الثاني:

تمكن أوكرانيا من تحسين أوضاعها العسكرية من خلال تكثيف استخدامها للصواريخ الأمريكية والبريطانية؛ وربما الفرنسية - إذا نفذ الرئيس ماكرون وعده بخصوص «توريد صواريخ ميسترال للدفاع الجوي إلى كييف، وكذلك أسلحة أخرى باستخدام عائدات الأصول الروسية المجمدة» - ضد الأهداف الحيوية، وحصولها على وسائل دفاع جوي من الدول الأوروبية للتصدي للهجوم الروسي المكثف بالصواريخ والمسيرات؛ وتمكنها في الوقت نفسه من المحافظة على ما تمت السيطرة من الأراضي الروسية والاستيلاء على المزيد، لتحسين شروط التفاوض من أجل إنهاء الحرب بأقل خسائر ممكنة.

وهو خيار مهدد بالفشل نظرًا للاعتبارات التالية:

• أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه استمرار استخدام أوكرانيا للصواريخ الأمريكية والغربية في ضرب العمق الروسي، بل ستبادر للرد باستخدام الصواريخ الفرط



صوتية، وربما بالأسلحة النووية التكتيكية إذا تعرضت لهجوم عجزت عن صده بالأسلحة التقليدية، أو شاركت في القيام به دولاً أوروبية.

• استمرار الدعم العسكري والمالي والمساعدات الغربية لأوكرانيا، وهو العامل الأساسي لاستمرار هذا السيناريو؛ وهو ما لن يتوفر على النحو الذي كان عليه منذ بدأ الحرب، في ظل تهديد ترامب بتخفيض الدعم الأمريكي - الذي يقارب نصف الدعم الغربي المقدم لأوكرانيا - عند استلام السلطة. مع ملاحظة أن ما تلقته أوكرانيا من دعم غربي كبير منذ بدء الحرب، لم يحسن موقفها العسكري في ميادين القتال، ولم يمكنها من استرداد ما تم الاستيلاء عليه من أراض ومقاطعات.

• تعزيز أوكرانيا لقدراتها الدفاعية خاصة في مواجهة الصواريخ والمسيرات الروسية؛ وهو ما يتطلب تزويدها بمنظومات دفاع جوي وصاروخي ذات قدرات عالية - كمنظومة (ثاد) التي زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل مؤخراً - لتتمكن من التصدي للقدرات الصاروخية الروسية العالية؛ وكثافة الهجوم الجوي عبر المقاتلات والمسيرات. ومن غير المؤكد أن يتيسر لأوكرانيا الحصول على تلك الدفاعات الجوية في المستقبل القريب، ما يجعل أهدافها الحيوية والاستراتيجية عرضة للتدمير من قبل الصواريخ والمقاتلات والمسيرات الروسية

• تحسين استراتيجيات استهداف العمق الروسي لإضعاف الإرادة السياسية والعسكرية لموسكو؛ وهو ما لم تستطع أوكرانيا أن تحققه خلال المراحل السابقة من الحرب؛ فضلاً عن إمكانية تحقيقه في الفترة القادمة، على الرغم من السماح لها باستخدام الصواريخ الغربية بعيدة المدى في ضرب العمق الروسي.

السيناريو الثالث:

أن تبادر روسيا بتنفيذ ما هددت به في وثيقتها النووية المحدثة، وتلجأ إلى تنفيذ ضربات محدودة بأسلحة نووية تكتيكية على أهداف عسكرية أو مناطق غير مأهولة، لإجبار الغرب وأوكرانيا على القبول بشروطها؛ أو للضغط على الدول الغربية لوقف دعمها العسكري المتزايد لأوكرانيا ويرتبط تنفيذ هذا السيناريو بتوفر الشروط أو الظروف التي تضطر روسيا لتنفيذها، على نحو ما أوضحته في عقيدتها النووية المحدثة، ومنها:

• خروج الحرب عن القواعد الحاكمة لها منذ بدايتها، عبر تدخل واحدة - أو أكثر - من دول الناتو في الحرب ضد روسيا

• تصعيد أوكرانيا للهجمات على العمق الروسي؛

واستهداف المناطق حيوية، والمواقع الاستراتيجية داخل روسيا، فقد ترى موسكو في ذلك مبرراً لاستخدام السلاح النووي

• إذا شعرت القيادة الروسية بأن خسائرها العسكرية تهدد بقاءها السياسي، ما يجعلها للضغط الداخلي من الكرملين، وترى أن الحل هو اللجوء إلى هذا الخيار وأياً كان السبب الذي قد يدفع روسيا إلى اللجوء إلى هذا السيناريو، فلن يكون من «الدهاء» حينها أن يظل أعضاء الحلف «جالسين منتظرين حتى يتم الهجوم علينا!» - كما صرح رئيس اللجنة العسكرية لحلف الناتو (روب باور)، يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤م - بل قد تعمل دول الحلف بنصيحة رئيس لجنته العسكرية، وهي - حسب قوله - : «أن نوجه ضربات لمنصات إطلاق الصواريخ في روسيا إذا ما هاجمتنا. نحتاج إلى مجموعة من الضربات الدقيقة التي ستعطل الأنظمة المستخدمة لمهاجمتنا، وعلينا أن نكون السابقين في شن الضربة الأولى». ولا شك أن هذا السيناريو - رغم استبعاد حدوثه - هو أسوأ السيناريوهات المتوقعة لهذا الصراع، لما سترتب عليه من تداعيات كارثية على الأمن الدولي.

السيناريو الرابع:

طرح تسوية سلمية للصراع توائم بين مصالح طرفيها: روسيا وأوكرانيا؛ وهو السيناريو الأفضل لشعبي البلدين المستنزفين من الحرب، وللأمن والسلم الدوليين المهدهدين بارتفاع وتيرة التصعيد إلى الحد الذي تصعب السيطرة عليه أو احتواؤه؛ ولكنه السيناريو الأصعب تحقيقاً في الوقت الراهن؛ لإصرار قيادتي البلدين - والروسية منهما خاصة، لما تملكه قواتها حالياً من ميزة نسبية، وما تحرزه من تقدم تكتيكي - على الاستمرار في الحرب، على أمل الانتصار فيها بتحقيق الأهداف التي أشعلتها من أجلها.

ويعد هذا السيناريو الأرجح والأقرب للتحقيق؛ وخصوصاً إذا صح ما نسب إلى الرئيس الأوكراني من اقتراح التنازل عن بعض الأقاليم الأوكرانية لروسيا مقابل وقف الحرب والحصول على حماية عبر مظلة أمنية من حلف الناتو على ما تبقى من الأراضي الأوكرانية. وتتوقف سرعة تنفيذه على موافقة الرئيس (بوتين) عليه؛ وهو ما قد يتمناه الرئيس الأوكراني، ليتم الإنجاز فيما تبقى للرئيس (بايدن) من أيام في البيت الأبيض؛ ليكون هو من أنهى الحرب، التي أغدق فيها الدعم لأوكرانيا على أمل الانتصار عسكرياً على روسيا. وربما كان ذلك أحد أسباب طرح الرئيس الأوكراني لاقتراحه في هذا التوقيت

وإذا لم يتحقق سيناريو التسوية السلمية خلال الفترة المتبقية من حكم الرئيس بايدن؛ فلن يستعصي على



التحقيق عند مجيء الرئيس الأمريكي (ترامب) للبيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥م؛ وستكون التسوية المرتقبة في صالح روسيا، التي ستكون قد حققت أهدافها من تلك الحرب، وأهمهما ضم المقاطعات الأوكرانية الأربع: (دونيتسك وخيرسون، ولوهانسك، وزاباروجيا) لتضيفها إلى شبه جزيرة القرم، التي سبق لروسيا أن ضمتها عام ٢٠١٤م. ويعود هذا الترجيح إلى عدة اعتبارات، منها:

- تصريحات الرئيس ترامب المتكررة بأنه سيعمل على إنهاء تلك الحرب فور تسلمه لمهامه الرئاسية؛ وقد بدأ في الترتيب لتلك الخطوة، عبر إعلانه، في ٢٧ فبراير ٢٠٢٤م، عن تعيين الجنرال السابق (كيث كيلوغ)، موفدًا خاصًا إلى أوكرانيا وروسيا؛ وهو من الشخصيات المقربة لترامب، حيث قال عنه عبر منصته (تروث سوشال): «هو معي منذ البداية. معًا، سنحقق السلام بالقوة وسنجعل أمريكا والعالم آمنين مجددًا». وتعتمد خطة إنهاء الحرب - وفقًا لتصريحات ترامب وموفده - على تجميد خطوط المعركة الحالية، وإجبار كل من كييف وموسكو على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وهو ما تراه كييف شيئًا إيجابيًا واعدًا؛ خصوصًا أن ترامب كان لديه مثل هذا الموفد الخاص خلال فترة ولايته الأولى، ممثلًا في الدبلوماسي الأمريكي المخضرم (كورت فولكر).

- حرص الرئيس (ترامب) وقف المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لأوكرانيا في تلك الحرب، والتي اعتراض عليها أكثر من مرة؛ مؤكدًا على أن الأولى بتقديم تلك المساعدات الضخمة هي الدول الأوروبية وليست الولايات المتحدة؛ حيث كانت المساعدات الأمريكية لأوكرانيا محورًا هامًا من محاور الدعاية الانتخابية بينه وبين المرشحة الديمقراطية (كامالا هاريس)؛ حيث كان (ترامب) يصرح في حملته الانتخابية بعبارات انتقادية للرئيس الأوكراني (زيلينسكي) وما يُقدم له من دعم أمريكي؛ كقوله خلال تجمع انتخابي في ولاية كارولينا الشمالية: «نحن نواصل تقديم مليارات الدولارات للرجل الذي يرفض إبرام اتفاق، زيلينسكي». وأضاف مازحًا «كل مرة كان يأتي فيها إلى بلادنا، كان يغادر ومعه ٦٠ مليار دولار، أعتقد أنه أفضل بأع في العالم».

وعلى العكس من ذلك، كانت (هاريس) تؤكد أن «دعمها للشعب الأوكراني راسخ»؛ وتندد بموقف (ترامب) من الحرب، وتتهمه بأنه يحض أوكرانيا على «الاستسلام»، حيث قالت في أحد خطاباتها، منتقدة لمنافسها: «هناك أشخاص في بلدي يريدون إجبار أوكرانيا على التخلي عن أجزاء كبيرة من أراضيها السيادية، ويطالبون أوكرانيا بإعلان

نفسها محايدة، ويطالبون أوكرانيا بالتخلي عن العلاقات العسكرية مع دول أخرى. هذه المقترحات هي مقترحات بوتين نفسها؛ وهي ليست مقترحات سلام، إنها مقترحات «استسلام». وهو ما رد عليه (ترامب) في أحد خطابه بالقول: «أرى بأنني سأتمكن من إبرام اتفاق بسرعة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس زيلينسكي»، مؤكدًا أنه لا يريد «استسلام» أوكرانيا كما تتهمة منافسته الديمقراطية في السباق إلى البيت الأبيض كامالا هاريس

- تقبل الأوكرانيين أنفسهم للدخول في مفاوضات سلام مع روسيا، حتى لو كان ذلك يعني خسارة بعض الأراضي الأوكرانية في هذه العملية، وعدم اليقين بشأن وضع الحدود في الأمد البعيد؛ فقد أظهر استطلاع للرأي - نشره (مركز رازومكوف للأبحاث)، في أكتوبر ٢٠٢٤م - أن واحدًا من كل ثلاثة أوكرانيين يؤيد الآن المحادثات، مقارنة بواحد من كل خمسة قبل عام. ووفقًا لاستطلاع آخر، أجري في الشهر نفسه، فإن الأوكرانيين ليسوا على يقين من أن



في أواخر مايو ٢٠٢٣م كانت القوات الأوكرانية قد استعادت نحو ١٠ آلاف كيلو متر مربع. وبالمقابل، اضطرت القوات الروسية إلى الانسحاب إلى خطوطٍ خلفية أكثر تأمينًا، عبر نهر دنيبرو، واتسم سلوكها بالطابع الدفاعي؛ ما جعل الأعمال القتالية تأخذ سمة حرب الاستنزاف لعدة شهور على أغلب الجبهات.



بلادهم ستنتصر في النهاية كما كانوا من قبل، على الرغم من أن الأغلبية لا تزال تعتقد أن أوكرانيا ستهزم روسيا

- الاقتراح المنسوب للرئيس الأوكراني بشأن التنازل عن بعض الأراضي الأوكرانية، مقابل الحصول على حماية من حلف الناتو، وهو ما سوف يسهل مهمة الرئيس الأمريكي على وقف الحرب، وخصوصًا إذا وافق الرئيس بوتين على حماية أوكرانيا الناتو، ولم يعتبر ذلك تهديدًا لأمن روسيا القومي.

- تعامل الرئيس الأمريكي مع الأزمة باعتبارها صفقة



من السهل إبرامها، وذلك باعتبار أن عوائد وقف الحرب في أوكرانيا ستكون أكثر من تكاليف استمرارها؛ وهو مبرر كاف لإجبار طرفي الحرب على التفاوض، وصولاً لحل سلمي، أياً كانت خسائرهما؛ مع الاحتفاظ بما تحقق لأحدهما أو كليهما من مكاسب؛ وهو النهج الذي اتبعه الرئيس ترامب - خلال ولايته الأولى - في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية باعتبارها صفقات سياسية، ينبغي إنجازها على وجه السرعة، حتى لا تضيع الفرصة؛ ولو كان المنجز مخالفاً للقوانين الدولية والضوابط أو القواعد السياسية التقليدية، على نحو ما تم فيما عرضه كحل للقضية الفلسطينية عبر ما عرف بـ(صفقة القرن)

• حرص الرئيس ترامب على وقف الحرب الأوكرانية وحل الأزمة سلمياً، لأن ذلك سيجنب الولايات المتحدة والغرب الدخول في مواجهات مباشرة مع روسيا وغيرها من الدول المعادية للولايات المتحدة، خصوصاً وأن الرئيس بوتين قد صرح، في يونيو ٢٠٢٤م، بأن موسكو قد تسلح خصوم الغرب إذ سمح لأوكرانيا بضرب العمق الروسي بالصواريخ الغربية طويلة المدى، وقال: «نعتقد أنه إذا فكر أحد بالدفع بهذا النوع من الأسلحة إلى ساحة الحرب لاستهداف الأراضي الروسية، وإثارة المشكلات لنا، فلماذا لا ندفع بأسلحة من النوع نفسه في تلك المناطق عبر العالم، لتستهدف المنشآت الحساسة للدول التي تفعل هذا بروسيا؟»؛ فضلاً عن أن نجاح الرئيس الأمريكي لإنهاء تلك الحرب، في ظل تحقيق روسيا لأهدافها، سيكون سبباً لتوطيد علاقته بالرئيس بوتين، والحد من توثيق العلاقات بين روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية، وهو المحور المعارض لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم

الاستنتاجات

من خلال ما تم إبراده من تفاصيل الحرب الروسية - الأوكرانية عبر هذه القراءة، يمكن إجمال نتائجها فيما يلي:

١. أن الحرب الروسية - الأوكرانية هي امتداد لما ترتب على تفكك ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي؛ ودخول الجمهوريات المنفصل عنه في حلف الناتو، الذي اعتبرته روسيا تهديداً عسكرياً لطموحات قادتها - وخصوصاً الرئيس بوتين - في استعادة ما كان لها من مكانة واعتبار في منظومة القوى العالمية

٢. بدأت الحرب في شهر فبراير ٢٠٢٢م، بهجوم روسي أسفر عن استيلاء روسيا على إقليم الدونباس ومقاطعتي خيرسون وزابورجيا في نهاية مارس ٢٠٢٢م، والإعلان عن ضمهم إلى روسيا الاتحادية، بناءً على نتائج استفتاء تم على السكان في الفترة من ٢٣ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢م. وفي

أكتوبر ٢٠٢٤م، تمكنت روسيا من احتلال ٥٠٠ كيلومتر مربع إضافية من الأراضي الأوكرانية، وهو التقدم الأكثر أهمية منذ مارس ٢٠٢٢م.

٣. بلغت نسبة الأراضي المسيطر عليها من روسيا ٢٧ في المئة من الأراضي الأوكرانية المعترف بها دولياً - وفقاً لتصريحات الرئيس زيلينسكي - ويشمل ذلك شبه جزيرة القرم ومناطق في شرق البلاد احتلتها روسيا في مارس ٢٠١٤م

٤. انحازت الولايات المتحدة والدول الغربية إلى أوكرانيا، واتخذت العديد من الإجراءات الداعمة لها، بدءاً برفض ضم الأراضي الأوكرانية لروسيا، وإدانة ذلك عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة؛ ومروراً بفرض عقوبات اقتصادية عديدة على موسكو - أبرزها تجميد الأرصدة الروسية في البنوك الأمريكية والأوروبية، ومن وقف استيراد الغاز الروسي - وتقديم الدعم العسكري والمالي والسياسي لأوكرانيا

٥. حاولت أوكرانيا على مدى أكثر من سنتين ونصف أن تسترد ما تم الاستيلاء عليه من أراضٍ ولم تنجح؛ ولكنها استطاعت في السادس من أغسطس ٢٠٢٤م؛ التغلّب البري المفاجئ في مقاطعة كورسك الروسية، وتطور الهجوم الأوكراني لاحقاً حتى باتت أوكرانيا تسيطر على ألف كيلومتر مربع داخل روسيا، تضم ١٠٠ تجمع سكاني.

٦. استطاعت روسيا بالتزامن مع تراجع الاهتمام الدولي بدعم أوكرانيا نسبياً - بسبب تصاعد حجم التحديات التي تشهدها القوى الأوروبية، واستمرار الحرب في غزة، وتنامي بوّء الاشتعال في الشرق الأوسط - تواصل تقدمها على جبهة دونيتسك بشرق أوكرانيا، وكورسك بهدف طرد القوات الأوكرانية من أراضيها.

٧. عاودت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تكثيف دعمها لأوكرانيا، استجابة لمطالب الرئيس زلنيسكي، بتزويده بأسلحة دفاع جوي، والسماح له باستخدام الصواريخ الأمريكية والأوروبية لضرب أهداف داخل روسيا.

٨. هددت روسيا بإدخال تعديلات مُحتملة على العقيدة الروسية النووية، إذا استجابت الدول أمريكا والدول الأوروبية لمطالب أوكرانيا؛ وقامت بزيادة عدد القوات الروسية بنحو ١٨٠ ألف جندي، لتعويض الخسائر البشرية، فضلاً عن الاعتماد على الدول الصديقة، وفي مقدمتهم كوريا الشمالية، التي زودت روسيا بالآلاف المجندين للمشاركة في إخراج القوات الأوكرانية من كورسك.

٩. استناداً إلى تقارير مشاركة القوات الكورية الشمالية



في الحرب، سمحت الولايات المتحدة، في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤م، لأوكرانيا باستخدام ما لديها من صواريخ بالستية أمريكية (أتاكمز)، في ضرب العمق الروسي، كما سمحت بريطانيا باستخدام صواريخها (ستورم شادو)؛ ووعدت فرنسا بتزويد أوكرانيا بصواريخ (ميسترال) للهدف نفسه؛ فيما تحفظت ألمانيا على ذلك.

١٠. استخدمت أوكرانيا الصواريخ الأمريكية (أتاكمز) لضرب العمق الروسي لأول مرة في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤م؛ فقامت روسيا بتحديث عقيدتها النووية، ووسعت من دائرة استخدام سلاحها النووي؛ وأقدمت على استهداف مصنع سلاح أوكراني في نيبرو بصاروخ لم يسبق لها استخدامه في الحرب، يدعى (أورشنيك)، وهو صاروخ باليستي فرط صوتي (يبلغ سرعته عشرة أضعاف سرعة الصوت) ذي رؤوس متعددة شديدة الانفجار؛ ويتميز بقدرته الاستثنائية على تجاوز أنظمة الدفاع الجوي الغربية

١١. أيدت كل من هنغاريا وكوريا الشمالية التصعيد الروسي، لما يجمعهما مع روسيا من اتفاقيات عسكرية؛ فيما دعت الصين إلى التهدئة وضبط النفس، تأكيداً على موقفها المحايد من الحرب، على الرغم مما بينها وبين روسيا من شراكة استراتيجية ورغبة مشتركة في إنهاء هيمنة الولايات المتحدة على قيادة العالم

١٢. تفاوتت مواقف الأمريكيين والأوروبيين تجاه سماح الرئيس بايدن لأوكرانيا باستخدام الصواريخ الأمريكية ضد روسيا، فرأى البعض أنها أدت إلى تصعيد الصراع وتأجيجه، واعتبره آخرون محاولة لإعاقة الرئيس ترامب عن محاولة وقف الحرب عند تسلمه للسلطة، وأيدته بريطانيا وفرنسا.

١٣. مع نجاح الرئيس الأمريكي ترامب في الانتخابات، بدأ الترقب ليوم استلامه للسلطة في يناير ٢٠٢٥م، ليووقف الحرب - كما وعد في حملته الانتخابية - ولو على حساب أوكرانيا، التي فقدت ما نسبته ٢٧٪ من الأراضي الأوكرانية لصالح روسيا

التوصيات

وفقاً لما تم الوصول إليه من نتائج في هذه الورقة؛ فإنها توصي بما يلي:

١. تعزيز آليات الحوار الدولي؛ وهو ما يتطلب إنشاء منصة دولية محايدة للتفاوض تضم دولاً مثل الصين وتركيا

والهند؛ ووضع إطار جديد للأمن الأوروبي يتضمن ضمانات لروسيا وأوكرانيا على حد سواء

٢. إدارة التصعيد النووي؛ ويحتاج إلى تعزيز قنوات الاتصال العسكرية المباشرة بين موسكو وواشنطن لتجنب سوء التقدير؛ ووضع قيود دولية جديدة على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية

٣. إعادة بناء النظام الدولي، عبر إصلاح مجلس الأمن الدولي لضمان استجابته للنزاعات الكبرى؛ ودعم المبادرات الإقليمية لحل النزاعات بدلاً من الاعتماد الكامل على الأمم المتحدة

٤. تقليل الاعتماد على المواجهة العسكرية، من خلال تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا السيبرانية كوسيلة دفاعية؛ والتركيز على الحلول الدبلوماسية والاقتصادية كبداية للتصعيد العسكري.

الخاتمة

يتعرض النظام الدولي العالمي منذ بدء الحرب الروسية - الأوكرانية، وما تبعها من أزمات إقليمية (الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان) إلى اختبار حقيقي لمدى قدرته على التعامل مع النزاعات الدولية والإقليمية المعقدة؛ فقد أظهرت كلتا الأزميتين هشاشة النظام الدولي التقليدي، وعجزه عن الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، والتصدي لما يحتويه من مخاطر التهديد النووي، والحروب الهجينة، والانتهاك المتعمد للقوانين والمواثيق الدولية؛ فقد أعلنت روسيا، في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤م، عن تحديث عقيدتها النووية لتكون أسباب استخدامها لسلاحها النووي - التي تعد من أكبر دول العالم امتلاكاً له - أكثر تعددًا، ومجالات استخدامه أكثر اتساعًا؛ وانتهكت إسرائيل في حربها على غزة جميع القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحرب، وعجزت المنظمات الدولية عن كبح جماحها، ووقفها عن الاستمرار في المخالفات والانتهاكات. وينذر تطور تلك الصراعات والحروب باحتمال تصعيدها لتصبح مواجهات عالمية كبرى، تهدد الأمن والسلم العالميين؛ الأمر الذي يتطلب من دول العالم العمل على إعادة صياغة إطار أمني جديد يستجيب لحاجة دول العالم وشعوبه إلى الأمن والاستقرار؛ وإنهاء الصراعات المنتشرة في العديد من المناطق؛ وهو مطلب جدير بالتحقيق، إذا توفرت الإرادة السياسية الجماعية على تنفيذ القوانين الدولية، واستثمرت الجهود في الوساطة والتهدئة ونشر السلم

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع